فلسفة الاستشارة الفلسفية

د. بهاء درويش

غني عن القول أن مهمة الفيلسوف تنوير المجتمعات بل والبشرية ككل.

فما الذي يفعله الفيلسوف؟

فالفيلسوف يقدم رؤية كونية للوجود،

هناك من يقدم **رؤية واقعية**، وآخر يرى **الوجود** قاصراً على هذا **الكون الفيزيقي**، وآخر يضع **مراتب للوجود الواقعي والمثالي**، وذلك يراه **واحدياً** وآخر يراه **متكثراً**. الخ

والفيلسوف يحاول تحديد **المباديء التي يراها ضرورية لقيادة وتوجيه حياتنا** وتبررها، مباديء مثل العدالة والمساواة والسعادة إلخ.

والفيلسوف يضع تصورات **للمباديء السياسية** التي يرى أنها يجب أن تحكم حياتنا **وتحكم علاقة الحاكم بالمحكومين.**

والفيلسوف **يُنظّر للقيم الأخلاقية** التي يرى ضرورة اتباعها.

والفيلسوف **يخَطط للقيم الجمالية التي نتذوقها.** ولكن بشكل كوني لا يخضع لحواجز الزمان أو تقيده حدود المكان، إذ الفلسفة لا انتماء لها.

والفلسفة تنتهج الحجج المنطقية منهجاً للوصول إلى نتائجها وإن كانت تستفيد– بل ويجب أن تستفيد– من نتائج العلم. **المنطق يغذيها بقواعد الانتقال الصحيح من المقدمات للنتائج**، ويحمي مستخدمه من الوقوع في المغالطات صورية كانت أو غير صورية.

إذا كان هذا ما يفعله الفيلسوف، فالأمر نفسه يفعله ممارس الاستشارة الفلسفية (أو الممارسة الفلسفية) – كما تسمى أحياناً– مع اختلاف واحد:

يضع الفيلسوف بضاعته على طاولة عامة للجميع يأخذ منها كل من يريد مايشاء. أما ممارس الاستشارة الفلسفية فيضع بضاعته على طاولة صغيرة يجلس عليها مع فرد واحد أو مؤسسة واحدة.

يجلس مع الفرد– الذي يشعر مثلاً أنه يتخبط في الحياة– يتحقق من رؤاه الكونية، رؤاه لمشكلات حياته، يتحقق من وضوح أهدافه، يتحقق من كفاية المعلومات التي يبني عليها أحكامه، يتحقق معه من تصوره للمباديء والتصورات التي تحكم حياته وتوجه أفعاله وسلوكياته، يختبر افتراضاته المسبقة وما إذا كانت مبررة أم لا، ويتحقق من أنه يخرج باستدلالات سليمة انطلاقاً من مقدمات مبررة وصحيحة وكافية.

ولكن هل هناك من شروط لاتمام ممارسة الاستشارة الفلسفية بنجاح؟

إتمام هذه المهمة يتطلب أن يعي الشخص العادي أهمية دور الفلسفة في ضبط حياته، أن يعي أهمية تحديد الفلسفة للمباديء التي تراها ضرورية لقيادة وتوجيه حياتنا وتبررها، مباديء مثل العدالة والمساواة والسعادة. فالاستشارة الفلسفية مرهونة بفهم وإدراك المواطن العادي أهمية دور الفلسفة في توجيه حياة الإنسان فيذهب لممارس الاستشارة الفلسفية مثل ذهابنا للطبيب قناعة منا أن بيده العلاج. إتمام المهمة أيضاً مرهون بمدى تمكن ممارسها من توجيه الآخر.

هنا يثور السؤال: إذا كانت مهمة الاستشارة الفلسفية مرهونة بإدراك الفرد العادي أهمية دور الفلسفة في قيادة حياته، فلم لا يأخذ الاستشارة– ذلك الذي يقدر أهمية الفلسفة في حياتنا– من أعمال الفلاسفة مباشرة ويقود حياته بنفسه وفقاً لها؟

نرى أن إدراك أهمية دور الفلسفة لا يعني الفهم المحترف لكيفية تطبيقها في حياته. ليس كل من يفهم الفلسفة يعرف كيف يطبقها على حياته. لنا في مباديء الأخلاق التطبيقية مثال على ذلك:

في تدريس الأخلاقيات للأطباء مثلاً، فإن إحدى المهام هي تدريبهم على فهم واستخراج مبدأ أخلاقي تمت مخالفته. يعطى المدرب الدارس (حالة) – ولتكن مثلاً قصة طبيب أجرى عملية جراحية دون موافقة مستنيرة من المريض– ويطلب منه استخراج المبدأ الذي تم مخالفته. غالباً ما يكون هذا صعب على الطبيب المبتديء، فلا يعرف غالباً.

الدور نفسه من الممكن لممارس الاستشارة الفلسفية أن يؤديه للمؤسسات أو للحكام. هكذا يفعل بعض الحكام، وهكذا فعل الحكام على مدار التاريخ.

هذا يأخذنا للتساؤل: هل يحتاج ممارس الاستشارة الفلسفية لممارس آخر، أم أن الممارس من الممكن أن يوجه نفسه؟

يمكن أن نجد الإجابة لدى الطبيب: هل يحتاج الطبيب لطبيب آخر أم أنه من الممكن أن يعالج نفسه؟

الافتراضات المسبقة

من النقاط المهمة التي يساعد الممارس طالب الاستشارة عليها هي تنبيهه لما يعرف ب" الافتراضات المسبقة" وضرورة التحقق من صحتها. كلنا ينطلق في أحكامنا اليومية من افتراضات مسبقة. ما لم تكن هذه الافتراضات مبررة، فإنها غالباً ما تقود لأحكام خاطئة ثم قرارات أو تصرفات خاطئة.

هذا الشخص ينظر إلى وهو مقطب الحاجبين." إذاً لا بد أنه يكرهني". هذا يعني أن الافتراض المسبق الذي انطلقت منه هو أن كل من ينظر لشخص آخر وهو مقطب الحاجبين فإنه يكرهه. دون أن أحاول التحقق من مدى صحة أو تبرير هذا الافتراض. مثال آخر:"هذا الشخص ذو لحية، إذاً فهو متطرف" فحكم التطرف حكم أطلقته إنطلاقاً من الافتراض المسبق أن كل من يطلق لحيته شخص متطرف، دون أن أكون قد تحققت من مصداقيته. مثال ثالث:" هذا الشخص يحمل المسبحة في يده، إذا هو متق الله". نعرف أنه ليس بالضرورة لكل من يحمل مسبحة في يده أن يكون متق الله. وهكذا.

لا يعتمد الأشخاص فقط على الافتراضات المسبقة في حياتهم، بل والمؤسسات والدول أيضاً. ما لم يتم التحقق من هذه الافتراضات التي تطلق الأحكام اعتماداً عليها، فإنها غالباً ما تؤدي إلى أحكام وسياسات خاطئة. لقد كانت السياسات المصرية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر مثلاً تعبر عن افتراض فحواه أن" في الاشتراكية يكمن التقدم والتطور". هل حاول الساسة التحقق من هذا الافتراض أو حتى مراجعته لاحقاً؟ هل قدمت للناس التوعية الكافية به؟ هل درست عيوبه أو حاولت تلافيها؟ إحدى مقولات الاقتصاد الاشتراكي أن" المال مال الشعب". ثم جاء السادات وانطلقت سياسة الانفتاح من افتراض أن الحل يكمن في الرأسمالية. هل تم التحقق المسبق أو حتى

البعدي من صحة هذا الافتراض الذي بنت الحكومات في عهد السادات عليه سياستها؟ هل حاولت التحقق من التطبيق السليم، أو مراجعة سياستها مع الوقت؟ " في علاقاتنا الدولية الايجابية مع الدولة الفلانية تكمن المصلحة" افتراض تنطلق منه كثير من الدول. ما لم يتم التحقق من هذا الحكم بصورة قبلية وبعدية، ستكون النتائج الحسنة محض صدفة والنتائج السيئة نتيجة طبيعية للاعتماد على افتراض مسبق دون التحقق من فعاليته.

لو علم كل مسؤول أن هناك ما يسمى الافتراضات المسبقة التي ننطلق منها في أحكامنا، وحاول التحقق من صدقها، لاختلف تفكيره تماماً واختلفت معها أحكامه وتصرفاته وسلوكياته.

تندرج ورقتي هذه ضمن ما يسمى بانعكاس الفلسفة على نفسها، فأنا هنا أفلسف الفلسفة بمحاولتي تقديم تبرير للاستشارة الفلسفية.

خاتمة

الاستشارة الفلسفية– إذاً– محاولة لجعل الفلسفة مرشدا لحياة كل فرد،

إنتقال بالفلسفة من دور عام إلى دور خاص،

هي مائدة تقدم لكل فرد وليست مائدة توضع على الساحة لمن يريد أن يلتقط منها.

هي انتقال من تنوير البشرية لتنوير أو تنبيه كل فرد على حدة.

إذا ما انتشرت هذه المهمة ولاقت تأييداً وقبولاً، هل من الممكن أن يغير هذا من وظيفة الفلسفة. تصبح الفلسفة مهنة التعامل مع الأفراد كل على حدة؟

لا أراها ستتغير لأن مشكلات واهتمامات الفرد مهما تعددت وتنوعت لن تكون بحجم اهتمامات الفلسفة، فاهتمامات الفلسفة تتجاوز مشكلات ومسائل البشر، وبالتالي لا يمكن اختزال نشاط الفلسفة في الاستشارة الفلسفية على أهميتها.